المحاضرة رقم (02): علاقة حوكمة الشركات والحكم الراشد

من المعروف أن مصطلح (Corporate Governance) يطلق على حوكمة الشركات على مستوى الاقتصاد الجزئي ونعني بذلك الشركات، في حين أن مصطلح (Governance) وحده يقصد به الحكم الراشد على المستوى الكلي للدولة والذي يمس النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

أولاً– مصطلحات مرتبطة بالحوكمة

هناك عدد من المقترحات المطروحة: حكم الشركات، حكمانية الشركات، حاكمية الشركات، حوكمة الشركات بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخر مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة، وغيرها. والحكم الراشد هو المصطلح المستعمل في الجزائر على مستوى الخطابات للتعبير عن حسن التسيير والإدارة في حين أن بعض الدول العربية تستعمل مصطلحات أخرى للتعبير عن ذلك الحكم الصالح، الإدارة الرشيدة.

ثانياً– الحكم الراشد

أصبح من المعروف أن مصطلح (Corporate Governance) يطلق على حوكمة الشركات على مستوى الاقتصاد الجزئي ونعني بذلك الشركات والمؤسسات، في حين أن مصطلح (Governance) وحده يقصد به الحكم الراشد على المستوى الكلي للدولة والذي يمس النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأفراد المجتمع، ولقد اختلفت وجهات النظر حول تعريف موحد للحكم الراشد نظراً لتعدد أبعاده (سياسي، اقتصادي، أو مؤسساتي) ومن أبرزها:

1– تعريف البنك الدولي: الحكم الراشد هو التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في الدولة من أجل الصالح العام، ويشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم. (البعد السياسي)، مع قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية (البعد الاقتصادي)، إضافة الى احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم (بعد احترام المؤسسات).

2– تعريف صندوق النقد الدولي: الحكم الراشد هو الطريقة التي بواسطتها تسير السلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لمنظمة ما لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع.

ثالثاً– معايير الحكم الراشد

1– المشاركة: يجب أن يساهم كل فرد في عملية صنع القرار، سواء بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية تمثله.

2– سيادة القانون: يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة ولا بد توخي الحياد في انفاذها، خاصة القوانيين المتعلقة بحقوق الانسان.

3– الشفافية: تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات، فالمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة لأولئك المهتمين بها، ويجب توفير المعلومات الكافية لفهم تلك العمليات والمؤسسات ورصدها.

4– **الانصاف:** يجب أن تتاح لجميع أفراد المجتمع نفس الفرص لتحسين رفاهيتهم أو الحفاظ عليه.

5– الفاعلية والكفاءة: ينبغي أن ينتج العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد.

6– المساءلة: تحتاج المساءلة إلى ركيزتي الشفافية والتنافسية، لأنه لا يمكن للشعب أن يكون له معرفة بسير أمور الدولة دون التوصل إلى المعلومات التي تكشف تلك الأمور، وتعني التنافسية القدرة على الاختيار بين كيانات سياسية واقتصادية بديلة على أساس حسن أو سوء أدائها، حيث يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور العام وأمام أصحاب المصلحة المؤسسية، تختلف هذه المساءلة حسب كل منظمة وحسب ما إذا كان القرار داخلياً أم خارجياً بالنسبة للمنظمة.

7– الرؤية الاستراتيجية: يجب أن يمتلك القادة والجمهور العام منظوراً عريضاً وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم بما هو مطلوب للتنمية، كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي يتشك وسطها ذلك المنظور.

ثالثاً– الفرق بين مفهوم الحوكمة والحكم الراشد

حوكمة الشركات هو مصطلح يستخدم على مستوى الشركات، أما الحكم الراشد هو مصطلح يستخدم به في أجهزة الدولة، ويهدف لنشر الديمقراطية والافصاح والشفافية في الحكم وتداول السلطة، ويتفق كل منهما على تبني مبدأ الافصاح والشفافية كأساس للحكم الرشيد في الدولة أو الشركة، ولا يمكن أن يكون أي منهما أهم من الآخر، حيث تؤثر الشفافية في المستوى الكلي على جاذبية مناخ الاستثمار بالدولة، بينما تؤثر حوكمة الشركات في درجة جاذبية للمستثمرين للشركة ، ومن الطبيعي أن يكون كل المستويين مهما ومكملاً للآخر، فالممارسات الجيدة لحوكمة الشركات تسرع التحول لمزيد من الحكم الديمقراطي بتأثيرها في المناخ العام، فيتمتع بالشفافية في الأسواق الناشئة والتي تحتاج كثيراً لتغيير العلاقة بين رجال الأعمال والدولة فيسهل ذلك قيام علاقة أكثر انفتاحاً بين القطاع الخاص والحكومة. ويمكن توضيح الاختلاف بين حوكمة الشركات والحكم الراشد.

الجدول رقم (01): الاختلاف بين حوكمة الشركات والحكم الراشد

النوع	حوكمة الشركات	الحكم الراشد
الهدف	حماية حقوق المساهمين ثم الأطراف الأخرى	حماية الصالح العام، ومحاربة الفساد، والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي
المستوى	على المستوى الجزئي (الشركات، سوق السلع والخدمات–الأسواق المالية– سوق العمل ...)	على المستوى الكلي للدولة، والإدارات العمومية (البلدية، الولاية، الوزارات)
المقاربة	اقتصادية واجتماعية	سياسة، اجتماعية وقانونية
المبادئ والمؤشرات	– الشفافية والمساءلة والرقابة؛ – أخلاقيات الأعمال؛ – التمكين والإدارة الخاصة.	– الديمقراطية وحقوق الانسان؛ – سيادة القانون، الإدارة العمومية؛ – مؤسسات المجتمع المدني.
الادارة	تدار من طرف الجمعية العامة للمساهمين ومجلس الإدارة والرئيس المدير العام حسب الصلاحيات المدونة في عقد تأسيس الشركة.	إدارة الدولة برئاسة الحاكم (الرئيس أو الملك) والحكومة حسب الصلاحيات القانونية الممنوحة